بسم الله الرحمن الرحيم

المحور الأول: أساسيات/ عموميات حول المقاولاتية

المحاضرة الأولى: ماهية المقاولاتية

1. الاتجاهات الفكرية المفسرة لظاهرة المقاولاتية

يعود الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية إلى العلوم الاقتصادية، حيث بدأت الإشارات لمفهوم المقاولاتية منذ الاقتصاديين الأوائل (Adam Smith, Alfred Marshal, Hawley) من خلال تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج يهدف لتنظيم أو تنسيق العملية الإنتاجية والتجارية، والتعامل مع ظروف عدم الاستقرار أو عدم التوازن في السوق، وأن المقاول هو من يملك رأس المال أو المزود له، وهو الذي يمتلك مهارات المخاطرة والابتكار والإدارة ومهارات البناء المؤسسي وقد كان الظهور الفعلي للمقاولاتية وتطوراتها في النظرية من خلال المقاربات التالية:

1.1. المقاربات الفكرية خلال القرنين الماضيين أو (المقاربة الاقتصادية)

هنا يمكن عرض ثلاثة تعاريف أساسية للمقاولاتية حسب هذه المقاربة:

- بيّن **جوزيف شومبيتر Shumpter** في أنّ جوهر المقاولاتية يكمن في: "إدراك الفرص واستغلالها في مجال الأعمال، هذا عن طريق استخدام الموارد المتاحة المستخلصة من الطبيعة وتحويلها إلى تركيبات جديدة."
- أمّا **Penrose** حدد مفهوم المقاولاتية بأنها تتمثل في: "التعرف على الفرص في النظام الاقتصادي."
- وعن **Leibenstein** فبيّن هو الآخر أن المقاولاتية تتمثل في: "مجموع الأنشطة التي تهدف إلى خلق مؤسسة اقتصادية جديدة أين تكون الأسواق معروفة بشكل واضح."

2.1. المقاربات الفكرية ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي أو (المقاربة السلوكية)

هنا أصبحت المقاولاتية تعتمد على مقاربة فردية؛ حيث بيّن:

- **Ronstat** بأنّ المقاولاتية هي : "عملية ديناميكية يقوم الفرد من خلالها بخلق قيمة مضافة من سلعة أو خدمة."
- **Stevenson &Jarillo** أنّ جوهر المقاولاتية هو : "انتهاز الفرص المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية والتي يجب أن يتابعها الأفراد لكن، اكتشاف الفرص يعتمد على كفاءة الفرد التي تتضمن معرفته الدقيقة بـ (السوق، التقنيات الجديدة والضرورية، حاجات المستهلكين...إلخ)."
- **Danjou** بأن المقاولاتية هي : "ظاهرة مجسدة تُمثل سلوك الفرد ذو قدرات خاصة ودوافع وخصائص شخصية، إضافة إلى القدرات والمهارات التي تمكّنه من تحويل الفكرة إلى مشروع مجسد على أرض الواقع."

3.1. المقاربات الفكرية ابتداءً من سنوات التسعينيات أو (المقاربة المرحلية لعلوم التسيير/ الإدارة)

ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي اعتمدت المقاولاتية على المقاربة التي تستخدم التوليفة بين الفرد وخلق القيمة؛ حيث عرفها:

- **Bruyat** على أنّها : "عبارة عن توليفة ثنائية بي (الفرد- خلق قيمة جديدة) في ديناميكية للتغيير الإبداعي الخلاّق."

- **Shane** بأن المقاولاتية : "تهتم بدراسة مصادر الحصول على الفرص واكتشاف هذه الأخيرة وتقييمها مع تحديد الأفراد الذين سيكشفونها ويستغلونها."

كما يمكن ابراز مجموعة من التعريفات حول المقاولاتية، كالتالي:

- هي: انشاء مؤسسة جديدة غير نمطية، تتميّز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج/ خدمة مختلفة، مبتكرة وجديدة، اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعاً ملموساً مع التأكيد على محيط تُميّزه حالة عدم اليقين والتأكد.
- المقاولة هي: "حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة."

انطلاقا من هذه المقاربات وبعض التعريفات المقدَمة للمقاولاتية، يمكن القول بأنها: الأفعال والعمليات والأنشطة التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

2. صور المقاولاتية (أشكال/ أسس/ ركائز/ مبادئ)

تقوم المقاولاتية على مجموعة من الصور والأشكال، هي:

- **فرص الأعمال:** يقصد بها أنها حالات سوقية أو سلع جديدة، خدمات، مواد أولية وطرق تنظيمية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكلفتها الإنتاجية.
- **إنشاء منظمة جديدة:** حسب Gartner هي العمليات التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة. أو هي النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد (المادية، البشرية، المعلوماتية...الخ)؛ من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.
- **خلق قيمة:** هي تلك القيمة التي تخلق الرضى للمقاول والمتعاملين معه؛ فالمقاول يحصل على القيمة من خلال العوائد المالية المتحصل عليها، وعن الزبائن القيمة تكمن في الحصول على الرضى من تلك السلعة/ الخدمة.
- **الابتكار**
- **المخاطرة**

3. مفاهيم مرتبطة بالمقاولاتية

هناك من المصطلحات التي لها علاقة بمفهوم المقاولاتية والمرتبطة بها ارتباطا وثيقا ومكملا، منها:

- **الروح المقاولاتية:** حسب القاموس العالمي للتجارة الذي نشر بباريس فإن روح المقاولاتية تتكفل بنجاح الأعمال، أو معمل، أو بناء...الخ؛ أي روح المقاول تتجسد في مشروعه. وحسب مجموعة من الباحثين من الاتحاد الأوروبي هي: تلك الروح التي تتعلق بالمبادرة والعمل؛ بمعنى خلق روح للمشروع وإحيائه. وتعني أيضا: مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوك وتصرّف الشخصية المقاولاتية. ومن الصفات التي تتجلاها الروح المقاولاتية: المخاطرة واقتحام الغموض+ المبادرة والمبادأة+ الإبداع والتجديد+ تجربة أشياء جديدة+ استكشاف الفرص أو خلقها+ التكييف مع التغيير+ القدرة على بناء مشروع وتحمل مسؤوليته.

- **الثقافة المقاولاتية:** هي مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية. وتعرّف بشكل عام على أنها: "التلام أو التوافق مع العوامل الخارجية؛ حيث تتضمن الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار بها وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة." كما تعبّر عن مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع التي يستعملونها في التعاملات والتبادلات.
- **التعليم المقاولاتي:** يعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم على مستوى الجامعات إلى سنة 1947 عندما قدم **Myle Maces** أول مقرر دراسي في المقاولاتية بجامعة **Harvard** الأمريكية (كلية هارفارد لإدارة الأعمال) حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال. إلا أن Arastiet et al فيرن أن أول من قام بتدريس مقاولة الأعمال وكان رائدا فيه هو الياباني Shigeru Fijii من جامعة Kobe سنة 1938. ويقصد **بالتعليم المقاولاتي**: مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي شخص يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال وتطويرها.
- **العملية المقاولاتية:** هي القدرة على تحديد/خلق الفرص (الفكرة) وتقييمها، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة، من ثم تحديد المواد اللازمة لبناء المشروع وإدارته. فهذه الأنشطة والإجراءات لابد أن تتولد مع انطلاقة أي مشروع مقاولاتي.
- **إدارة الأعمال:** هي تلك الإدارة التي تقوم على تسيير الأعمال والمهام وفق وظائف التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة بكفاءة وفعالية ومع توفر كافة الموارد اللازمة بغرض تحقيق أهداف المنظمة.

المحاضرة الثانية: من هو المقاول؟

يشير ماسلو Maslow إلى أنّ أفضل طريقة للأخذ بيد مجتمع غير متقدم ليس بتوفير 100 اقتصادي أو 100 مهندس؛ وإنما بتوفير 100 مبادر أو أصحاب الأفكار المقاولاتية الخلاّقة وهو ما يؤكد أن هؤلاء يمثلون أهم محرك للنمو الاقتصادي؛ حيث يلعب المقاولون دوراً مهماً وكبيراً في التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال مختلف المشاريع الابتكارية التي تدخل التطور إلى السوق بمنتجات وخدمات متميزة.

1. **تعريف المقاول:** يمكن ابراز تعريفات متعددة حسب بعض المنظرين والباحثين كالتالي:

- حسب **Cantillon** الذي له الفضل في تسليط الضور على دور المقاول في الحياة الاقتصادية بأنه: "هو ذلك الشخص المخاطر والمبادر الذي يقود كل المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين وبائعا للمستهلكين؛ فهو يشتري بسعر محدد ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل وهذا ما يعكس روح المغامرة لديه والقدرة على تحمل المخاطر والخسائر المرتبطة بها والتعامل مع الظروف الغامضة."
- حسب **Shumpeter** هو: "قبل كل شيء هو شخص مبدع يستخدم تركيبات جديدة من عوامل الانتاج التي تتيح الوصول لتوليفات إنتاج جديدة، تتمثل في:
  - صنع منتج جديد؛
  - استعمال طريقة جديدة في الإنتاج؛
  - اكتشاف طريقة جديدة فيا الانتاج؛
  - اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق؛
  - اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف مصنعة؛
  - إنشاء تنظيمات جديدة.
- حسب **Donald &Don Havrey** هو: "ذلك الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها."

2. **خصائص المقاول:** يتميز المقاول عن غيره بمجموعة من الصفات والخصائص منها:

- الحاجة إلى الإنجاز؛
- لا يمكن إعاقته ي حالة عدم التأكد؛
- المخاطرة والقدرة على تجنبها؛
- يرى الفرص التي لا يراها الآخرون؛
- لديه تصورات واضحة لما يمكن عمله؛
- يجمع الموارد التي تجعل هدفه واضح؛
- تنظيم الموارد بما يناسب مشروعه الجديد.

بالإضافة إلى هذه الخصائص، هناك أيضا:

- **التحكم الذاتي:** أي قدرته على التحكم في الظروف المختلفة التي يمر بها خلال ممارسة نشاطه المقاولاتي.

- **تحمل الضغوط:** من خلال مجابهتها في ظل حالات عدم التأكد وكثرة التعقيد والتقلب التي تسود بيئة الأعمال المعاصرة، وهي وضعية يترتب عنها احتمالان إما تكبد خسائر كبيرة أو تحقيق عوائد معتبرة.
- **الثقة بالنفس:** وتتأتى من مجموع الخبرات التعليمية والمهنية والتحديات التي يواجهها المقاول، هذه الثقة تمكنه من الاندفاع نحو تحقيق وتجسيد مشروعه الذي يرمي إليه.
- **الحاجة إلى الإنجاز:** وهي ما يجعل المقاول أكثر ابداعا وأكثرهم مبادرة، وبها تدفعه نحو اقتناص الفرص. هذه الحاجة للإنجاز تجعل المقاول شخصا يتحمل المسؤولية ويميل لتحمل الصعاب في سبيل تحقيق هدفه.

3. تيبولوجية المقاول: تعددت وتنوعت تصنيفات المقاولين حسب اختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة واختلاف الفرصة ونوعها، حيث اعتمد على عناصر للتصنيف، ومن بين أهم التصنيفات نذكر مايلي:

- حسب **Collins et Moore (1964-1970)**

حيث وضع تصنيفان للمقاول والمعيار المعتمد للتصنيف حسب نوع التوجه:

- **مقاول مبدع**: حيث حسب هذا الصنف التوجه تقني أو فني.
- **مقاول مدير**: حيث حسب هذا الصنف التوجه التنظيمي.

- حسب **Norman Smith(1967)**

حيث وضع تصنيفان للمقاول والمعيار المعتمد للتصنيف على حسب مستوى التعليم والتكوين:

– **مقاول حرفي**: مستوى تعليم محدود، غير مثقف، تكوين والخبرة تقنية، المهارات الادارية قليلة، غير منفتح على البيئة الخارجية، سلوك أبوي في التعامل مع العمال لديهم، غير اجتماعي.

– **مقاول انتهازي**: أكثر تعليما، نشط اجتماعيا، منفتح أفضل على بيئته المحيطة، يتواصل بشكل جيد، يسعى لتطوير أعماله.

- حسب **Laufer (1975)**

حيث وضع أربع تصنيفات للمقاول والمعايير المعتمد للتصنيف على حسب (العلاقة مع الأبوين، المنشأ الاجتماعي، دراسات والمهن، الدوافع المهنية):

- **مقاول المدير أو المبدع**: دوافعه هي الاحتياجات الابداعية أو الانجاز والقوة، حيث هذه الاهداف تدور اساسا حول النمو والابتكار، حاصل على شهادة، لديه خبرة سابقة في مؤسسة كبيرة.
- **مقاول موجه نحو النمو**: يهتم بنمو المؤسسة (قابل للسيطرة)، الاستقلال المالي.
- **مقاول موجه نحو كفاءة (مقاول تقني أو فني):** رافض للنمو، يبحث عن زيادة في كفاءة والانتاجية، الاستقلال الذاتي حيث دوافعه القوة والسلطة.
- **مقاول حرفي**: مستقل مهنيا حيث الاولوية الاستقلال الذاتي، النجاح الاقتصادي، مؤسسة ضمن نطاق عائلي (تتكيف مع احتياجات الاسرة).

- حسب **Marchesnay et Julien (1987-1996)**

حيث وضع تصنيفان للمقاول والمعايير المعتمد للتصنيف على حسب (عنصر الطموح لدي المقاول، الاستدامة في الأعمال، الاستقلال المالي، الاستقلال في اتخاذ القرار، النمو):

وهنا المقاول يتصف بالمميزات الاتية: منطق العمل ميراثي – مستقل مالي (التمويل ذاتي) - أولوية هي الحفاظ على المؤسسة (النمو ليس من أولوياته).

وهنا المقاول يتميز بكونه يبحث عن النمو، تطوير الأعمال، المخاطرة أي يتجه نحو الاعمال ذات النمو المرتفع ومحفوفة بالمخاطر، يبحث عن الاستقلال في اتخاذ القرار ليس في المال أي غير مهتم بالاستقلال المالي أو الاستدامة في الأعمال، منفتح على محيطه.

- حسب **Hernandez (2001)**

حيث وضع أربع تصنيفات للمقاول والمعايير المعتمد للتصنيف على حسب (الرغبة في النمو، الاستقلال الذاتي):

– **المدير**: يطمح لبناء مؤسسة خاصة به لتلبية الرغبة في الانجاز والحاجة إلى القوة والنفوذ، حيث مستوى تعليمه والخبرة المهنية تكسبه مهارات إدارية.

- **المقاول**: يبحث أيضا على النمو لكن نمو مالي مسيطر عليه، أقل تعلما من المدير، يفضل سيطرة والتحكم في مصير مؤسسته وهو تسلطي ودو كاريزما.

– **الحرفيين والمقاولين الصغار (TPE)**: يضم المهنيين الذين يتقنون مهنتهم (الإنتاج، تقني)، يطمح أن يكون دائما مستقل، أقل تفويض.

– **المقاول المستبعد أو المهمش " l'exlu":** هو الفرد الذي لم ينجح في الاندماج مطلقا ضمن نظام الانتاج أو رفض مما يضطر إلى إنشاء شركته من تلقاء نفسه باعتباره الخيار الوحيد المتبقي، حيث هدفه الرئيسي الحصول على وظيفة لتجنب زيادة التهميش وتحقيق مستقبل مهني واعد، ويضم هذا النوع شباب أقل تكوين مع توجيه سيئ ودون وجود أو تقديم أي فرصة مرضية لهم أو شخص متعلم رفض لتقدم السن.

اهمية المشاريع في نظم المعلومات :

ما هي نظم المعلومات؟

نظام المعلومات هو اندماج العديد من الموارد الهامة لإدارة المنظمة، مثل البرامج والأجهزة واتصالات النظام والمستخدمين النهائيين، يتم في عملية نظم المعلومات جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها للمستخدمين النهائيين في المشروع، حيث يمكن للموظفين تخصيص المعلومات وفقًا لمتطلباتهم حسب كفاءة البرنامج. على سبيل المثال، يمكن للمدير إنشاء تقارير تساعده في تحديد مستويات إنتاجية موظفيه، فيحصل على بيانات في الوقت الفعلي ليتمكن من تحديد المشكلات التي تواجهها الشركة فيما يتعلق بخط الإنتاج.

ما أهمية نظم المعلومات؟

إن وجود نظام معلومات فعال لا يجعل عملك ناجحًا فحسب؛ بل يلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على نمو عملك وتحسين الأداء فيه. تساعدك أنظمة المعلومات على التواصل مع عملائك بشكل فعال، وتوليد مصادر دخل جديدة لعملك، واتخاذ قرارات أكثر حكمة بالإضافة إلى الترويج لمنتجاتك بشكل أكثر كفاءة وإدارة عملك بفعالية. يعد نظام المعلومات الموثوق ميزة تنافسية مهمة ويمكن أن يساعدك في منح موظفيك الأدوات والمهارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والوصول إلى المعلومات ذات الصلة أو الرؤى الرئيسية بمنتهى السهولة بنقرة واحدة لتحسين العمليات في المنظمة.

اختيار نظم المعلومات المناسبة لعملك

أدى انتشار التكنولوجيا المتطورة والمنتجات الجديدة إلى تمكين جميع المؤسسات من الوصول إلى جميع أنواع البيانات ودمجها بسرعة. نظرًا للمجموعة المتنوعة من التقنيات المتاحة في عالم تكنولوجيا المعلومات اليوم، فإن اختيار نظم المعلومات المناسبة لمؤسستك يحتاج إلى فهم قوي للأولويات والمتطلبات. كما تتضمن ميزات نظام المعلومات الكامل أيضًا تلقي المعلومات ذات الصلة ومعالجتها وتخزينها واستردادها لجميع مهام عملك، من التوظيف إلى دفع النفقات والمشتريات والإدارة والمحاسبة، مما يسهّل الوصول إلى قاعدة البيانات الضخمة حيث يكون جمع المعلومات ذات الصلة وإدارتها ومعالجتها مهمة صعبة .

وقد افرزت التقنيات الحديثة تطبيقات جديدة لنظم المعلومات ذات قدرات فائقة ومبتكرة ومتطورة باستمرار، وقد ازداد تأثير هذه النظم بصورة جوهرية على طبيعة عمل المؤسسة ونوع ومستوى تعقد النظم المستخدمة بها، خاصة بعد التحول النوعي المستمر الذي طرأ على تكنولوجيا النظم واستمرار تطورها ابتداءا من ظهور نظم

تشغيل البيانات ونظم معالجة المعلومات التي بدأت في أواخر 60 وازدهرت في 70 مما ادى الى تزايد اهتمام المؤسسات والادارات وتحولها بصورة مكثفة نحو هذه التكنولوجيا التي تؤثر على حياة واستمرار وجود المؤسسة و كان لظهور نظم المعلومات الادارية و تطبيقاتها في منظمات الاعمال و النجاح الذي رافقها في تحسين الانتاج و تطوير النوعية و رفع مستوى الاداء دور كبير في دمج تكنولوجيا المعلومات بالعلمية الادارية من تخطيط و تنظيم و رقابة و اتخاذ القرار و لم تعد نظم المعلومات تكتفي بمعالجة و تشغيل البيانات و انما بانتاج المعلومات ذات الجودة العالية والموثوقية في الوقت الحقيقي وبالشكل المناسب لدعم عمليات وانشطة الادارة العليا والوسطة واصبحت المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المستندة على قواعد البيانات من اهم الموارد المتاحة لدى المنظمة لتحقيق الميزة التنافسية.

وسيشهد النصف الاخير من عقد التسعينيات ونهاية الالفية الثانية ظهور التكامل البنيوي في نظم المعلومات في اروع تطبيقاتها وهياكل الادارات والمؤسسات باستراتيجياتها التنافسية وبيئاتها المتغيرة والمعقدة، ولقد كان للتطورات النوعية الفريدة في مجال عتاد الكومبيوتر والبرمجيات وهندسة المعرفة وثورة الاتصالات الى التوجه نحو الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات التي ادت الى مزيد من التصغير في الحجم والعتاد والى تعظيم مستمر ومتصاعد في سعة الذاكرة وسرعة المعالجة .

من البديهي القول ان غياب نظم المعلومات الادارية في المؤسسات الحديثة يعني في الواقع غياب او استحالة وجود او استمرار انظمة الاعمال الجوهرية في عالم اليوم والمستقبل او تحقيق ادنى مستوى مستهدف من الكفاءة والفعالية ،فهي مصدر الحياة والنشاط لمكونات الاساسية في اي مؤسسة .

مبادئ انجاز مشاريع انظمة المعلومات:

أهمية المشاريع في نظم المعلومات: تعتمد المشاريع على مهام محددة وعلى التخطيط من خلال مجموعة من المعلومات والبيانات ،كما تعتمد على مجموعة من المحكات و المكونات كالاهداف والتخطيط والميزانية المناسبة والموارد البشرية المدربة والمؤهلة للقيام بالعمل الفريقي .

وتتبع في ذلك مجموعة من الخطوات بدءا من:

التخطيط للمشروع ومحاولة الاحاطة الشاملة بحيثيات المشروع ووضع تصور عام حوله

تنظيم المشروع من خلال حشد ورصد الموارد والامكانات المتاحة ومقارنتها بالنشاطات المتواجدة مسبقا سواء تعلق الامر بالموارد البشرية او التوثيق اواعداد مختلف التقارير والنظم الخاصة بالتقييم واعداد الموازنات اللزمة بالمشروع ...الخ

تنفيذ المشروع: وهي التطبيق العملي للمشروع والحرص على متابعته وتسويقه

تقييم المشروع: وفيها يتم التاكد من نجاح المشروع وتحقيق الاهداف

نظام معلومات ادارة المشاريع:

هي عبارة عن تنظيم للمعلومات المطلوبة للمؤسسة لتنفيذ مشاريعها بكفاءة بالاعتماد على انظمة من تطبيقات البرامج الالكترونية والمعلومات والبيانات الممكنة عن المشروع حتى يتسنى لنا التخطيط وتنفيذ المشروع وتعتبر نظم المعلومات مجموعة من الاجراءات والوحدات الادارية الخاصة بجمع البيانات ومعالجتها وايصال النتائج لمستخدميها

وهناك عدة تصنيفات لنظم المعلومات فوفقا لطرق استخدام المعلومات تصنف الى :

نظام دعم العمليات

نظام معالجة المعلومات

نظام التحكم بالعمليات

نظام التعاون بين المؤسسات

نظام دعم الادارة

مجالات نظم المعلومات:

نظم المعلومات الادارية

انظمة التشغيل الآلي للمكاتب

نظم اتخاذ القرارات

نظم الدعم التنفيذي

نظم معرفة العمل

التنظيم الاداري لمشروع انظمة المعلومات:

يعتمد نجاح مشروع انظمة المعلومات على درجة التنظيم الذي يتميز به ويعد وضع التصور التنظيمي لادارة المشروع احد اهم الدعائم التي يقوم عليها المشروع ويتضمن ذلك اختيار مسير مناسب للمشروع ووضع الهيكل التنظيمي الملائم للمشروع والتخطيط له وتحديد الخطة الواجب اتباعها في حدود ماتسمح به الامكانيات الزمنية والمادية (الميزانية المخصصة)

ويعتبر التسيير التقني للمشروع من اهم المرتكزات لنجاح المشروع والذي يرتكز اساسا على الجانب التكنولوجي المتضمن عمليات تسيير الموارد والافراد والوثائق والذي يتطلب قاعدة بيانات تسمح باسترجاع المعلومات وحفظها

دورة حياة انظمة المعلومات:

وتتالف من عدد من مراحل العمل وتستخدم من قبل مهندسي الانظمة ومطوريها وتحتاج الى خط تجميع وهي تهدف الى انتاج انظمة عالية الجودة قصد تلبية حاجات العلماء وهذه المراحل هي :

التحليل الاولي وتقديم خطة مبدئية ،تصميم النظم ووصف الخصائص والعمليات بما في ذلك قواعد العمل والرسوم البيانية والوثائق ،التكامل والاختبار وتجميع القطع كلها في بيئة الاختبار الخاصة والتاكد من خلوها من الاخطاء ،الصيانة وتقييم النظام من خلال تقييم نقاط القوة والضعف

متابعة مشاريع انظمة المعلومات:

ان متابعة تنفيذ عبارة عن انشطة تهدف الى التاكد من التنفيذ السليم للخطط المرسومة وتقييمها وذلك في ضوء عمليات جمع البيانات عن التنفيذ الفعلي وتحليل تلك البيانات لتصبح كمؤشؤات قياس

الوقت والدقة والجودة والتكلفة ومقارنتها بالاهداف الموضوعة مسبقا وذلك للتاكد من جدوى مشروع نظام المعلومات وتحديد مواطن المشكلات التي قد تطرأمن اجل اتخاد الدابير اللازمة والاجراءات التصحيحية

ان عملية المتابعة عملية دائمة الهدف منها هو الكشف المبكرعن المشكلات او الاخطاء والتدخل في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها بشكل مستمر حيث تفيد عملية التقييم في الرصد الفعلي للاخطاء الراهنة او المحتملة في المستقبل

ان متابعة انجاز المشاريع تستوجب مايلي :

-يجب ان يعكس نظام الرقابة حجم المشروع وطبيعته ومكان تواجده

-يجب ان لا تركز عل مؤشر واحد في الرقابة بل بالعديد من المؤشرات كالوقت والتكلفة والجودة

-الاعتماد على نظم الرقابة التي تمنع الاخطاء قبل حدوثها

- يجب ان يكون نظام الرقابة اقتصادي ويسهل علينا تدارك الاخطاء ونواحي الضعف في النظام

- ان يقدم النظام بيانات سريعة ودقيقة عن الانجاز

الرصيد الاحصائي والتقييم والمعالجة :

بشكل عام نقصد بالرصيد الاحصائي كمية المعلومات الرقمية المجمعة والتمثيلية لمشروع ما سواءا كان اقتصاديا او اجتماعيا او تربويا وهو عنصر مهم في منظومة المعلومات ويستوجب ان تكون البيانات الاحصائية منسجمة مع متطلبات المؤسسة ةاهدافها

توفر الاحصاءات ذات النوعية الجيدة الاساس نحو تصميم جيد لسياسات التنمية ومتابعتها وتحديد مسارات العمل الافضل بهدف القدرة على التعامل مع المشاكل وادارة الانجاز الفعال للخدمات الاساسية

وتعتبر الاحصاءات الجيدة دعامة اساسية للادارة من اجل تحقيق نتائج ايجابية للتنمية ومعرفة النتائج وتقييمها بشكل مستمر

نماذج عن مشاريع نظم المعومات :

ارتبط ظهور العديد من مشاريع نظم المعلومات مع الانفجار المعلوماتي الذي يشهده العالم مؤخرا وازدادت نسبة الاستخدام العالمي لتطبيقات نظم المعلومات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ويختلف استخدام تلك الانظمة والتطبيقات من بلد الى اخر نتيجة التفاوت في امتلاك الوسائل والاجهزة التكنولوجية ومدى التحكم فيها وجودة خدمات الانثرنت ومن اهم هذه المشاريع مايلي

-موقع Family social network

-موقع student information system

-موقع access management system

- موقع online examination system

تطور النهج الاقتصادي:

تاريخ الفكر الاقتصادي هو جزء من أجزاء علم الاقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، بالإضافة إلى إن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن أمثال ابن خلدون وآدم سميث وكارل ماركس وجون مايناردكينز وديفيد ريكاردو وغيرهم.

كتاب اليونانيون القدامى كالفيلسوف) أرسطو (مثلا قام بدراسة وتحليل الأفكار المتعلقة بفن اكتساب الثروة وتساءل عما إذا كان من الأفضل أن تُترك الملكية في أيدي القطاع الخاص أو العام

في العصور الوسطى، جادل علماء المذاهب مثل (توما الأكويني) أنه من الالتزام الأخلاقي للشركات أن تبيع السلع بسعر عادل ومنذ العصور الوسطى، كان الاقتصاد يتطوّر تقريبا بشكل حصري في الغرب حتى القرن 20

وقد تطور تعريف علم الاقتصاد منذ أن بدأ آدم سميث 1970بوضع أول كتاب منظم في علم الاقتصاد ونشره تحت عنوان "بحث في طبيعة ثروة الامم وأسبابها" سنة 1970. (ويعتبر الإسكتلنديّ آدم سميث (1790–1723) أب الاقتصاد أو أب الاقتصاد السياسي الحديث. تصادف صدور تقريره عام 1776 بعنوان «تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» مع الثورة الأمريكية، وجاء قبل فترة وجيزة من ثورات أوروبا التي اعتبرت ارتدادًا واسع النطاق للثورة الفرنسية، كما تزامن مع بزوغ فجر ثورة صناعية جديدة سمحت بمزيد من الثروة التي كانت تُجمع على نطاق أوسع من أي وقت مضى)

يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين ومع مختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالاقتصاد السياسي أو اقتصاديات السياسة منذ القدم إلى يومنا هذا، إنه يشمل العديد من المدارس المختلفة للفكر الاقتصادي وقد مر علم الاقتصاد باربع مراحل او مدارس اهمها:

مدرسة التجاريين:

اشار "آدم سميث" إلى مدرسة التجاريين mercantilism في كتابه "ثروة الأمم" على أنها مجمل الأفكار الاقتصادية السائدة خلال القرون الثلاثة من السادس عشر حتى الثامن عشر والتي يجمع بينها مجموعة من السياسات تهدف إلى تقوية الدولة.

تشمل هذه المدرسة المفكرين الاقتصاديين من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، زاد الاهتمام بالاعتبارات السياسية حيث ظهرت الدولة كوحدة سياسية جديدة كأول ظهورو لها في فرنسا وعلى رأسها "لويس الحادي عشر" ثم "هنري الثامن" في إنجلترا وإمبراطورية "شارل كان" في إسبانيا وقد ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة على نشوء اتجاهات فكرية جديدة همها الأول كان النمو والتوسع في سبيل تقوية الدولة، عكس النظرة في العصور السابقة التي سيطرت عليها مثل عليا في الدين والأخلاق.

ومثل الفكر السياسي في تلك المرحلة كتاب "الأمير" ل"ميكافيللي" فالتجاريين عبروا عن الفكرة نفسها في مجال المشكلات الاقتصادية فأصبحت قوة الدولة والبحث عن وسائل إثرائها هو الهدف الأول.

وقد ساعدت عوامل عديدة على تركيز الاهتمام بالوحدة السياسية الناشئة (الدولة) مثل الاكتشافات الجغرافية في أمريكا والتي أدت إلى زيادة الطموح السياسي للدول المستعمرة، وقد فرضت هذه الاكتشافات ضرورة التعرض لمشكلات جديدة تدور حول القوة. وارتبط بهذه الاكتشافات الجغرافية نوع جديد من المشكلات اقتضت بحثا من المفكرين في العلاقة بين الدولة ومستعمراتها في الخارج.

كما أدى طول المسافة بين مصادر المود الأولية والأسواق الى الاهتمام الزائد بمشكلات العلاقات التجارية الدولية وقد نتج عن الاكتشافات الجغرافية، تجديد الفن الإنتاجي وبداية الثورة الصناعية. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ازدهار التجارة وزيادة تراكم رأس المال وضرورة الاهتمام بباعث السعي للربح وإضفاء المشروعية عليه.

امتازت تلك المرحلة باحتلال مكانة التجارة المكان الاول في التفكير الاقتصادي علما أنها اقتصاديات زراعية بالدرجة الاولى لأنها دول فقيرة وهي ما يمكن أن نطلق عليها الان دول متخلفة, وقد بدت التجارة بالنسبة لهم كنشاط جديد قادر على تحقيق ثراء الدولة وغناها، فاقتضى نمو التجارة وازدهارها

الاهتمام بالصناعة ولكنه لم يكن اهتماما بالصناعة لذاتها وإنما باعتبارها من عوامل ازدهار التجارة. فكانت الصناعة تابعة للتجارة وهذا ما دعا المفكرين اللاحقين إلى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية وقد أدى ازدهار التجارة الى ظهور أساليب جديدة للتجارة فزاد استخدام الأوراق التجارية وبدأت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر وبصفة عامة بدأت البرجوازية في الظهور.

الغرض من الدراسة عند التجاريين هو البحث في كيفية الوصول إلى إغناء الدولة وقاسوا ثروة الدولة على ثروة الأفراد فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الفرد من نقود ومن معادن نفيسة كالذهب فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة.

وقد اختلفت السياسة الاقتصادية المتبعة بحسب ظروف كل دولة في ذلك الوقت، فالسياسة الإسبانية اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس نظرا لأن اسبانيا والبرتغال كانتا تسيطران على مستعمرات في ما وراء البحار في أمريكا غنية بمناجم الذهب والفضة، فاقتصرت السياسة الاقتصادية حول كيفية تراكم المعدن النفيس في كل من إسبانيا والبرتغال وعدم خروجه إلى الخارج. لهذا لجأت الدولتان إلى عدة إجراءات، الغرض منها زيادة حصيلتيهما في المعدن النفيس ومنع تسربه للخارج:

1-تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة.

2-وضع قيود على التجارة الخارجية

3-منع تصدير الذهب إلى الخارج إلا في بعض الأحوال الاستثنائية ومنها:

أ .تسديد الديون الملكية

ب .بعثات الحكومة في الخارج ومصروفاتها.

وبهذا تكون السياسة الاقتصادية عند التجاريين متركزة على سياسة المعدن النفيس لإثراء الدولة وقوتها.

أما في إنجلترا فقد تطلب زيادة المعدن النفيس لديها اتخاذ إجراءات مختلفة فإنجلترا لم يكن لها مستعمرات قادرة على مدها بالمعدن النفيس ولذلك فقد كانت الوسيلة للحصول عليه هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، بحيث يحقق الميزان التجاري فائضا، وتدفع الدول الأخرى الفائض من التبادل التجاري ثمنه ذهبا وبهذا يدخل الذهب إلى إنكلترا، لذلك اعتمدت انكلترا على تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

وقد تشابهت سياسة فرنسا مع سياسة إنجلترا حيث شجعت فرنسا الصناعة المحلية وأنشأت عدة صناعات جديدة أخذا شكل احتكارات وامتيازات بهدف زيادة الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري للحصول على المعدن النفيس، كما تدخلت الدولة في تنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور من أجل تشجيع الصناعة، كما أتيح استيراد المواد الغذائية تخفيضا لنفقات المعيشة وبالتالي تقليل نفقات الإنتاج بما يؤدي الى تشجيع الصناعة وقامت الدول أيضا بفرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية من ناحية مع منح إعانات تصدير للمنتجات الصناعية من ناحية أخرى

وعموما فان اهم افكار هذه المدرسةيتمثل في :

-احتلت التجارة المركز الاول في التفكير الاقتصادي

-كان الاهتمام بقطاع الصناعة وليس الزراعة

-مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من معادن

- ان السياسة الاقتصادية تاتي بقوة الدولة وعظمتها بينما الرفاهية الفردية لم تكن من اهدافهم واولوياتهم

مدرسة الطبيعيين:

هي اتجاه اقتصادي تأسس في فرنسا في القرن الثامن عشر، ويعتقد أن سياسة الحكومة يجب ألا تتدخل في عمل قوانين الاقتصاد الطبيعي وأن الأرض هي مصدر كل الثروات، وعمومًا تُعدُّ المدرسة العلمية الأولى للاقتصاد، يهدف الفلاسفة الطبيعيون إلى مجتمع يكون فيه للقوانين الطبيعية والأخلاقية دور كامل، ويكون فيه القانون الوضعي منسجمًا مع القانون الطبيعي، واهتموا كثيرًا بالمجتمع الزراعي، وهاجموا المذهب التجاري ليس بسبب تنظيماته الاقتصادية فقط؛ بل لأنه يؤكد على أهمية الصناعة والتجارة الخارجية، لأنه من أهم قوانينهم أن على كل أمة تنظيم التجارة والصناعة لزيادة ثروتها وقوتها الخاصة

مبادئ المدرسة الطبيعية: فيما يلي اهم المبادئ التي تستند عليها المدرسة الطبيعية

-مكافحة المركنتيلية (المذهب التجاري): كان الطبيعيون بداية حركة مناهضة للمذهب التجاري، وحجتهم في ذلك أنّ توجيه العمالة من الزراعة إلى الصناعة يُقلل الثروة الإجمالية للأمة، وبالتالي فإن عدد سكان الأرياف سيقل، وسيقلّ إنتاج الغذاء، كما أنّ فرضة المركنتيلية الأساسية تقضي بأن الدولة يجب أن تُصدّر أكثر مما تستورد، لكنّ هذا يحتاج بالضرورة موارد متاحة للاستهلاك الداخلي أكثر مما يحتاجون للتصدير .

إطلاق نظرية دعه يعمل دعه يمر: جادل الطبيعيون بأن على الحكومة أن تترك الاقتصاد وحده وتسمح للأفراد داخل الاقتصاد بفعل ما يحلو لهم، وأن على الحكومة ترك مصالحها الأنانية؛ فأطلقوا نظرية (دعه يعمل دعه يمر .(الملكية الخاصة: آمن الطبيعيون أنه لا يمكن لأي من النظريات المتعلقة بقيمة الأرض أن تنجح دون دعم قانوني قوي للملكية الخاصة .رأس المال الاستثماري: أدرك الطبيعيون أن المزارعين بحاجة إلى رأس المال لبدء عملية الإنتاج، وأيدوا استخدام بعضًا من أرباح كل عام لزيادة الإنتاجية، كما أن رأس المال ضروري لدعم العمال أثناء إنتاجهم لمنتجاتهم .

الترتيب الطبيعي: لم يكن الطبيعيون مهتمين بما إذا كان تعظيم الناتج الصافي فكرة جيدة، أو عزز سلطة الحاكم، أو أنتج سعادة عامة، أو حسّن الأخلاق، بل اهتموا بما يجب فعله لتحسين الأخلاق والسعادة العامة وأن تعظيم صافي الإنتاج هو الفكرة الأساسية التي ينبغي العمل عليها، وهو الشيء الجيّد الذي ينبغي عمله.

وعموما فان الطبيعيين يرون ان الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين الطبيعة شانها في ذلك شان الظواهر الطبيعية والبيولوجية ولا دخل للانسان في وجودها وتقوم الحياة الاقتصادية على مبداين هما اللذان يوجهان شخصا يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحققه من منافع شخصية ، وهذه المنفعة هي الحافز الذي يستحث الناس على النشاط الاقتصادي اما المبدا الثاني فهو مبدا المنافسة فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية وحين يفعل ذلك يدخل في التنافس مع بقية افراد المجتمع

مدرسة التقليديين:

نظريات علم الاقتصاد نشأت تدريجيًا نتيجة العديد والعديد من الأفكار والنقاشات بين رجالات الفكر والعلم. ومن هذا المنطلق نكتب لكم هذه السلسلة حول مختلف المدارس الاقتصادية التي أسست لهذا العلم ورسمت ملامحه التي نراها اليوم.

اما عن "المدرسة الاقتصادية"، فنقصد بها هنا مجموعة العلماء والمفكرين الذين كانوا يتشاركون وجهات نظر متجانسة حول المواضيع الاقتصادية المختلفة. فرغم أن لكل مفكر فيها إنتاجه الخاص، إلا أن جميع مفكريها يشتركون في الأسس ذاتها ويدافعون عن منهج واحد في التفكير الاقتصادي

منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، شهد علم الاقتصاد طفرة كبيرة مع ظهور المفكر الاقتصادي آدم سميث الذي وضع أولى اللبنات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث وجعله علمًا منفصلًا بذاته عن باقي العلوم والمجالات البحثية. ثم جاء بعده جان بابتيستساي صاحب قانون الأسواق الشهير (العرض يخلق الطلب). ولا يمكننا أن ننسى طبعا دافيد ريكاردو صاحب قانون الميزة النسبية أولى لبنات نظريات التجارة الدولية، وغيرهم الكثيرين من رواد المدرسة الكلاسيكية الذين هم أوائل الاقتصاديين الذين أسسوا مبادئ هذا العلم في العصر الحديث وتبقى أعمالهم ونظرياتهم هي التي مهدت الطريق لمن بعدهم. سواء أكملوا طريق الدفاع عن الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، أو انتقدوا هذه النظرية

- يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة، كما أشار إلى ذلك مفهوم اليد الخفية لآدم سميث حيث يرى أن الإنسان أناني

بطبعه، لكن ذلك ليس سيئًا بالضرورة؛ فالجزار الذي يبيع اللحم لا يفعل ذلك بنية توفير اللحم الطازج للناس بأسهل طريقة، لكن دافعه الأساسي هو الحصول على أقصى ربح من اللحم الذي يبيعه، وهذا الأمر هو الذي يدفعه للعناية بسلعته وتقديم اللحم الطازج للناس.

وهكذا تتحقق المنفعة العامة انطلاقًا من سعي كل شخص نحو تحقيق مصلحته الخاصة.

- ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، رأوا أن الفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات والشركات مثلًا) في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة.
- رى الكلاسيك أن كل الأسواق (أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل) تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن. وحالة المنافسة الكاملة كما تطرقنا لها في حديثنا عن السوق التنافسي الحر بشروطها الأربعة التي ذكرناها، تحقق أعلى فاعلية للأسواق التي تصبح – ما إن تتحقق الشروط – على تحقيق الرفاه الاقتصادي.
- مبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مرتبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق العالمي التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير. فكان إنتاج اقتصاديي المدرسة الاقتصادية كآدم سميث أو دافيد ريكاردو عبر نظرية الميزة النسبية، ينصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي؛ كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول. فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.

المبدأ بسيط، إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي

ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة

أما النقود فهي بالنسبة للكلاسيك مجرد "عربة لنقل قيم المنتجات" من فريقٍ إلى فريق آخر، أي أننا نستخدمها فقط لتسهيل التبادلات بيننا، وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة.

ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط، وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات؛ فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا؛ لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل

المدرسة الكينزية: في عام 1936م انفصل جون مايناردكينز عن المدرسة الكلاسيكية رداً على شدة الكساد العالمي، بنشره للنظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال، وتفترض وجهة النظر الكلاسيكية أن الأجور والأسعار يجب أن تنخفض في حالة الركود، وفي حين يرى كينز أن العكس هو الصحيح، إن هبوط الأسعار والأجور، من خلال خفض دخل الناس، ومن الجدير بأن يمنع عودة الإنفاق، كما أكد كينز على أن التدخل الحكومي المباشر ضروري جداً لزيادة إجمالي الإنفاق.

الطرق المتبعة في التنظيم الاقتصادي:3

التنظيم الاقتصادي : يقصد به تحديد الأسعار وتحديد أنواع المنتجات وشروط الإدخال والإخراج أو معايير الخدمة في صناعة معينة,مثل تنظيم المنافع العامة والنقل والأسواق المالية. ألخ

يمكن ان نضع تعريفاً شاملاً للنظم الاقتصادية بأنها مجموعة من القوانين والقواعد التي ابتدعها الانسان او احياناً نفرض علية فرضاً لغرض تنظيم نشاطه الاقتصادي والشكل الذي يتلاءم وتقاليده وعاداته وبيئته.

ان الهدف الاساسي لجميع النظم الاقتصادية في العالم هو تحقيق التنمية والتقدم والرفاه الاجتماعي للفرد والمجتمع وذلك بتأمين حاجته الاساسية في المأكل والملبس والمسكن.

مظاهر النظم الاقتصادية:

تنظيم اتخاذ القرار الاقتصادي	– مركزي –لا مركزي	مزيج
الية توفير المعلومات والتنسيق	– السوق – الخطة	مزيج
حقوق الملكية	– خاصة – عامة – تعاونية	مزيج
نظام الحوافز	– مادية – معنوية	مزيج

وقبل ان نقارن بين النظم الاقتصادية يمكننا ان نضع تعريفا لكل نظام منها وكالآتي:

1. النظام الاقتصادي الرأسمالي: هو نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتكون صناعة القرارات غير مركزية ويعتمد الحوافز المادية لتحفيز المشتركين في العملية الانتاجية.

2. اشتراكية السوق: هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج (دولة + جماعية) اما صنع القرار فهو غير مركزي ويتم تنسيقة عن طريق الية السوق ويعتمد الحوافز المادية والمعنوية.

3. الاشتراكية المخططة : هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج ويكون اتخاذ القرار مركزيا ويتم تنسيقة عن طريق الخطة المركزية ويستخدم كل من الحوافز المادية والمعنوية لتحفيز المشتركين في العملية الانتاجية.

اهمية دراسة النظم الاقتصادية المقارنة:

1. تزودنا دراسة النظم الاقتصادية بالعقلية التحليلية الموضوعية التي تجعل المتلقي يدرس ويتعمق ويقيم الظواهر الاقتصادية والعمليات التي قام بها بدراستها ويتحكم بالمفاضلة فيما بينها وبالتالي يختار ما بين افضل هذه النظم الاقتصادية.

2. يمكن من خلال دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة الاطلاع على التجارب العالمية في مجال التنمية والتقدم والبناء فهي تساعدنا في التعرف على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادية وتجاربها وتطبيقاتها في العالم .

3. تساعدنا دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة التعرف على الوسائل والاساليب والطرق التي يستخدمها كل نظام اقتصادي في كيفية تخصيص موارد الاقتصادية من اجل زيادة الانتاج والانتاجية بأقل التكاليف.

4. يمكن التعرف من خلال دراسة النظم الاقتصادية على نقاط الضعف والقوة المسجلة على كل نظام اقتصادي وذلك للاستفادة من النقاط المشرقة والتجارب العالمية والتعرف على عوامل القوة التي ساعدت في انتعاش نظمها الاقتصادية وتجاوز الحالات السلبية.

تصنيف الانظمة الاقتصادية:

عادةً ما تُقسَّم الأنظمة الاقتصادية من خلال نظام حقوق الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج، وآلية تخصيص الموارد الأساسيّة لتحقيق المنفعة والربح الخاص في النظام الاقتصادي الرأسمالي

يتّخذ أصحاب رؤوس الأموال في السوق القرارات المتعلّقة بالاستثمار والإنتاج، وتعود ملكية وسائل الإنتاج في المقام الأول للمؤسسات الخاصة، تتراوح الأنظمة الرأسمالية من مبدأ عدم التدخّل (بالفرنسية: laissez-faire)، التي تعني الحد الأدنى من التنظيم الحكومي من قبل مؤسسات الدولة، إلى أنظمة السوق الاجتماعية والمنظمة.

في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية، يُستخدَم بشكل شائع مصطلح الإنتاج للاستخدام كعبارة معاكسة لشعار النظام الرأسمالي الإنتاج للمصلحة الخاصّة، تُعدَّل القرارات المتعلقة باستخدام وسائل الإنتاج لتلبية الطلب الاقتصادي، ويقرَّر الاستثمار على أساس إجراءات التخطيط الاقتصادي. هناك مجموعة واسعة من إجراءات التخطيط المقترحة وهياكل الملكية للأنظمة الاشتراكية، ولكنها تشترك جميعها بميّزة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، التي قد تأخذ شكل الملكية العامة من قبل المجتمع بأكمله، أو الملكية التعاونية من قبل موظفيها.

تصنيف الأنظمة الاقتصاديّة بحسب آلية تخصيص الموارد:

أنظمة الاقتصادية العامة والأساسية الحديثة المقسّمة بحسب معيار آلية تخصيص الموارد هي:

- اقتصاد السوق (الأنظمة غير فعّالة، مثل رأسمالية عدم التدخل)
- اقتصاد مختلط (خليط يمزج بعض جوانب كل من اقتصاد السوق واقتصاد التخطيط المركزي)
- أنظمة الاقتصاد التخطيط المركزي (الأنظمة فعّالة، مثل اشتراكيّة الدولة، يعرَف ب «اقتصاد القيادة» عند الإشارة إلى النموذج السوفيتي)

أنواع أخرى ذات صلة:

- الاقتصاد التقليدي (مصطلح عام للأنظمة الاقتصادية الأقدم، نقيضه الأنظمة الاقتصادية الحديثة)
  - الاقتصاد غير النقدي (من دون استخدام النقود، نقيضُه الاقتصاد النقدي)

- (اقتصاد الكفاف (من دون فائض اقتصادي، أو تبادل، أو سوق تجاري
- الاقتصاد المجاني (إذ يُجرى التبادل دون أي اتفاق صريح على المكاسب والأرباح (الفورية أو المستقبلية
- (اقتصاد المقايضة (إذ تُتبادَل السلع والخدمات مباشرةً مقابل سلع أو خدمات أخرى
- الاقتصاد التشاركي (نظام تخطيط اقتصادي لا مركزي إذ يُوجَّه إنتاج وتوزيع السلع بالمشاركة العامة)
- (اقتصاد ما بعد الندرة (شكل افتراضي تكون الموارد فيه غير نادرة

تصنيف الأنظمة الاقتصاديّة بحسب ملكية وسائل الإنتاج

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج)

- الاقتصاد المختلط
- الاقتصاد الاشتراكي (الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج

وتؤكد بعض المصطلحات على قطاعات معينة وتؤكّدها مثل:

- الاقتصاد الدائري
- الاقتصاد الجماعي
- الاقتصاد الرقمي
- الاقتصاد الأخضر
- اقتصاد المعلومات
- اقتصاد الإنترنت
- اقتصاد المعرفة
- الاقتصاد الطبيعي
- الاقتصاد الافتراضي

بينما يؤكد آخرون دين معين:

- الاقتصاد الهندوسي
- الاقتصاد البوذي
- التوزيعيّة: نظام تبنّته الكنيسة الكاثوليكيّة.
- الاقتصاد الإسلامي

أو نوع قوة العمل:

- الاقتصاد القائم على العبوديّة والقنانة.
- الاقتصاد القائم على العمل المأجور.

أو وسائل الإنتاج:

- الاقتصاد الزراعي
- الاقتصاد الصناعي

- اقتصاد المعلومات

المحاضرة الثامنة : تأسيس المؤسسات الناشئة

1. مفهوم المؤسسة الناشئة Up Start

تعرف على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة Start يعني البدأ أو الانطلاق وUp تعني بقوة ألى الاعلى ، أي الانطلاق بقوة.

بدأ اعتماد هذه الكلمة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة تزامنا مع ظهور شركات رأسمال المخاطر وقد عرفها Paul Graham "بأنها مؤسسة مصممة للنمو بسرعة، وحداثة تأسيسها لا تجعل منها مؤسسة ناشئة كما أنه ليس شرطا أن تعمل المؤسسات الناشئة بمجال التكنولوجيا فقط الشيء الاساسي الوحيد هو النمو "

وكتعريف شامل لها " هي مؤسسات حديثة النشأة تبنى على أساس فكرة مبتكرة من طرف مقاول يتميز بخصائص معينة وهدفها النمو الذي تحققه سريعا كما لا يمكن حصرها في المجال التكنولوجي، بحيث تواجه خطرا عاليا بالفشل كونها تعتمد على منتجات أو خدمات مبتكرة تخترق بها أسواق غير مشبعة أو تخلق أسواقا جديدة كليا، وبالتالي هي تعمل في ظروف عدم التأكد الشديد ولذا يقوم المؤسسون بتصميم نموذج قابل للتطوير بشكل فعال "

2. صعوبات (معيقات) انشاء مؤسسة ناشئة

- **العراقيل الادارية** : حوالي شهر أو يفوق حسب نوع المشروع بالجزائر و 24 ساعة فقط بأمريكا مثلا .
- **عراقيل تسويقية**: نقص الامكانيات التسويقية .
- **عراقيل فنية** : المؤسسة الناشئة تعتمد على الفريق وبالتالي يصعب عليها تحمل نفقات عمال مؤهلين.
- **عراقيل تمويلية**: المصادر التمويلية لا تغطي جميع تكاليف واحتياجات المشروع مثلا .

3. نموذج الاعمال

- **<u>الفكرة :</u>**

تعريف الفكرة : هي ومضة ذهنية ملهمة تأتي من مجموعة من المعارف والمعلومات المكتسبة .

✓ مراحل ايجاد الفكرة:

- توليد الفكرة: نقطة البداية لتجسيد مشروع واقعي ناجح.

-صياغة الفكرة: بعد توليد واستكشاف الافكار تبدو ذات قيمة وذات قابلية للتجسيد يمكن بعدها صياغة الفكرة وشرحها والتعبير عنها .

- تقييم الفكرة : يتم تقييمها انطلاقا من خبرة ومقدرة صاحبها .

- اختيار الفكرة : بعد التقييم تأتي مرحلة الاختيار التي يمكن الاستناد فيها على الخبراء والمتخصصين في المجال، ومن المهم أن يقوم المقاول بتنظيم جدول زمني يحدد الاهداف ومراجل تجسيد الفكرة المختارة إلى جانب توضيح المخاطر والعوامل الفشل المتوقعة أثناء التنفيذ ومحاولة ايجاد الحلول لها في المستقبل.

- ✓ مصادر الحصول على الفكرة : تتجلى في : الملاحظة اليومية، نقد المنافسة(تكوين فكرة حول نقاط القوة والضعف منتجات المنافسين او المنتجات المشابهة...)، البحث عن البدائل والحلول لمشاكل معينة، نوع المؤسسات المتواجدة في السوق، احتياجات المستهلين .
- ✓ طرق انشاء أو خلق الفكرة (الافكار): تنشأ عادة من خلال حلقات النقاش، العصف الذهني، أسلوب تحليل المشاكل.

- **<u>الهدف:</u>** تتمثل اهداف المشروع في الغالب من :

- تغطية احتياجات المستهلك،
- المساعدة في حل مشاكل معينة ،
- التوسعة في حافظة الاعمال المؤسسات الاستثمارية القائمة وذلك بفتح مشاريع جديدة أو خطوط إنتاجية إضافية لأجل تحقيق عوائد أكبر،

4 – أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نذكر منها كالاتي:

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام انشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا احياء أنشطة تم التخلي عنها لاي سبب كان ،
- ✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين ومن خلال الاستحداث يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل،

- ✓ اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية، او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء اعادة الهيكلة او الخوصصة وهو ما يدعم امكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة،
- ✓ توطين الانشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق،
- ✓ يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات،
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الافكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والادارية على تحويل هذه الافكار الى مشاريع واقعية،
- ✓ تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها كما تشكل مصدرا اضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة،
- ✓ تشكل احدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم والعائلي ،

5- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها علة توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب، وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا لارتباطها المباشر لملكية المشروع، وحرص لمالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى وبالرغم من ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية فان منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت اهمية هذه المشروعات لما لها من دول في تغذية المشروعات الكبيرة بالمنتجات الوسيطية... ومنه فالاهتمام بهذا النوع من الاستثمار يشكل الوجه الصحيح للنمو الاقتصادي والاجتماعي .

ويتجلى الدور التنموي الاجتماعي لهذه المشروعات في دعم نسيج العلاقات الاجتماعية ومنع تحلله من خلال اضفاء وظائف اقتصادية جديدة في اطار نشر وتطوير المشروعات والصناعات التقليدية المناسبة في كل مجتمع محلي ، والتخفيف من حدة البطالة وبالتالي دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع من خلال اعطاء اولوية الاهتمام بالشرائح الاجتماعية الاكثر حاجة .فالاستثمار في المشاريع الصغيرة له تاثير كبير في طريقة حياة المجتمعات، حيث تؤثر تأثيرا في حياتهم اليومية، فهي تحسن من الظروف المعيشية لهم، من خلال رفع الدخل

الفردي وتقلل من معدل الآفات الاجتماعية المنتشرة فيها مثل البطالة وتوفير فرص عمل محفزة وتحقيق الترابط بين افراد المجتمع من خلال العلاقات التي تنشا بين العاملين فيها، فقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي بلد كما له دور نشط في خلق اقتصاد جديد واكثر صحة من خلال زيادة حالة السوق التنافسية مما يرضي احتياجات المستهلك، وبالتالي فهو يساعد في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والاستثمارات الوطنية، علاوة على ذلك فإن المشروعات الكبيرة لا تتمتع بالمرونة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المحاضرة التاسعة : أجهزة دعم المشاريع المقاولاتية.

1. الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية NESDA/ANADE

1-1 **تعريف وكالة** هي هيئة حكومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلال مالي تخضر لوصاية الوزير المفوض المكلف بشؤون المشاريع الصغيرة تقدم هذه الوكالة الدعم لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لانتاج السلع/ الخدمات.

2-1 **أهدافها**: تسعى :

- تشجيع انشاء وتوسيع انشطة انتاج السلع / الخدمات من قبل حاملي المشاريع،

- تعزيز جميع أشكال الاجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح المقاولاتية ،

1-3 مهامها : من مهام هذه الوكالة ما يلي:

- تقديم الاستشارة والمرافقة،

- توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع،

- تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك، مصلحة الضرائب ...)،

- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية،

تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار،

- تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الاعانات الممنوحة ،

1-4 أنواع التمويل المتوفرة لدى هذه الوكالة / صيغ التمويل: تعتمد الوكالة على ثلاثة أنواع من التمويل هي:

- **التمويل الذاتي** : المساهمة الشخصية .

- **التمويل الثنائي** : تكون فيها مساهمة كل من حامل المشروع والوكالة بنسبة 50% من قيمة المشروع.

- **التمويل الثلاثي** : تكون فيها مساهمة حامل المشروع بنسبة % 5 الى 15% من قيمة المشروع ومساهمة الوكالة بنسبة 15% –25% من قيمة المشروع وباقي النسبة 70% يغطيها الطرف الثالث وهو البنك من قيمة المشروع .

1-5 **شروط تأهيل أصحاب المشاريع** حتى يتم دعم حاملي المشاريع لابد من توفير شروط التأهيل اللازمة هي:

- الجنسية الجزائرية،

- العمر ما بين 18سنة إلى 40 سنة،

- ان يكون حاملا لشهادة أو تأهيل مهني،

- مساهمة شخصية في شكل أموال،

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

- ✓ **تعريف الوكالة**: من اسمها فهي تلك الوكالة تقوم بمنح قروض مصغرة لحاملي المشاريع، تم انشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش.
- ✓ **مهام الوكالة**: تقوم على

- تسيير الجهاز للقرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات،

- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد انشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم،

- تنفيذ مخطط التمويل ومتابعة وتنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد،

- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين،

- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع،

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل،

- تنظيم المعارض الجهوية والوطنية لمنتجات القرض المصغر ،

- ✓ **أهدافها**: تهدف هذه الوكالة إلى :

- المساهمة في مكافحة البطالة.
- تشجيع العمل الحر .
- تنمية روح المقاولاتية.

- ✓ **شروط التاهيل**

- الحنسية الجزائرية .
- العمر 18 سنة .

- ✓ **االامتيازات الممنوحة**

- الدعم، النصح، المتابعة والمرافقة تضمنها الوكالة في اطار انشاء الانشطة.
- منح قروض بنكية .

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- ✓ **تعريف الوكالة**

انشئت الوكالة بهدف تطوير الاستثمار وترقيته منذ سنة 2001 والتي كانت تسمى قبلا بوكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار حاليا الوكالة تابعة لوزارة الصناعة.

- ✓ **مهامها:**

- استقبال المستثمرين وتوجيههم ودعمهم على مستوى هياكلها المركزية والاقليمية

- ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (بنوك ...)

- يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية والتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

- ✓ **مهام الصندوق**

- المساهمة في البحث عن عمل.
- دعم العمل الحر.

- ✓ **شروط الاستفادة من دعم الصندوق**

- الحنسية الجزائرية

- العمر بين 30-55 سنة

- ان يكون مصحوب بمؤهل علمي / مهني.

- الا يكون قد شغل منصب مأجور أو مارس نشاطا لحسابه الخاص حين ايداعه للملف.

- الا يكون قد استفاد من اعانة الدولة في مجال احداث النشاط.

المحاضرة العاشرة : دراسة الجدوى لمشروع مقاولاتي

حتى ينجح المشروع المقاولاتي لا بد من توفر عنصرين مهمين هما؛ المعلومات التي تخص المشروع، باعتبار توفر المعلومات أهم عامل في قيام ونجاح دراسة الجدوى لمشروع معين، والخبير المؤهل في إعداد دراسات الجدوى.

1. تعريف دراسة الجدوى: تمّ تعريف دراسة الجدوى على أنها:

- تعرف الجدوى في اللغة بأنها: العطية والنفع.

- علميا هي: "عملية لجمع المعلومات اللازمة عن مشروع معين (مقترح) والقيام بتحليل هذه المعلومات لمعرفة إمكانية تقليل المخاطر ومدى ربحية المشروع؛ وبالتالي إمكانية التنفيذ والانجاز من عدمه."

- هي: "دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع، تكون بدراسات أولية ثم دراسات تفصيلية، بغية الوصول والتأكد من أن مخرجات المشروع أكبر من مدخلاته أو على الأقل مساوية لها."

- كتعريف شامل هي:" منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر خاصة أو الاقتصاد الوطني أو كليهما على مدى عمره الافتراضي."

2. خصائص دراسة الجدوى: تعتبر هذه الخصائص ضرورية لأي مشروع استثماري مهما كان نوعه ومهما كانت أهدافه وهي:

- تقييم فكرة المشروع وعلى أساسها يؤخذ قرار تنفيذه وتمويله من عدمه؛

- صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية؛

- وجود ترابط وتداخل بين مكونات ومراحل دراسات الجدوى؛ حيث تعد مخرجات كل مرحلة بمثابة مدخلات للمرحلة الموالية؛

- تساعد على تحديد بدائل للمشروع الاستثماري؛

- تحديد العوائد المتوقعة.

3. مجال تطبيق دراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية

- **دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الجديدة:** أكثر المجالات تطبيقا وانتشارا وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.

- **دراسات الجدوى للتوسعات في المشاريع القائمة:** وتسمى بالتوسعات الاستثمارية، حيث تكون دراسة الجدوى أمام حالة المشروع القائم بالفعل. وتطبق دراسة الجدوى هنا عند إضافة خط انتاجي جديد، أو اقامة مصنع، أو إضافة فرع في منطقة جغرافية جديدة. هذا يتطلب الزيادة في الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم.

4. أنواع دراسة الجدوى

- **الدراسة الأولية (المبدئية/ التمهيدية):** تعتمد على جمع كافة البيانات المتعلقة بالمشروع من مختلف المصادر بعد معالجتها في شكل معلومات توضع في مستند والذي يعتبر كدليل لتمهيد الدراسة التفصيلية من دراسة الجدوى.

- **الدراسة التفصيلية:** عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، لكنها أكثر تفصيلا، على أساسها يستطيع المستثمر اتخاذ قرار التنفيذ أو التخلي عن المشروع نهائيا، أو يمكن اعتماد بدائل أخرى.

5. مراحل دراسة الجدوى تتمثل في:

- **دراسة الجدوى الإنتاجية/ الفنية:** تتعلق بدراسة إمكانية تجسيد المشروع، بدءاً بتحديد احتياجاته من: أراضي، مباني، تجهيزات...الخ. بالإضافة إلى تحديد موقع المشروع، حجم الإنتاج، مستويات الطاقة الإنتاجية (القوة البشرية+ قوة الآلة)، نوع التكنولوجيا المعتمدة، طرق الإنتاج...الخ. هذا يساعد على تحديد التكاليف الاستثمارية للمشروع أو تكاليف تشغيله.

- **دراسة الجدوى التسويقية:** تبدأ بدراسة تفصيلية عن خصائص المنتج إلى وضع تسعير له إلى تحديد قنوات ومناطق التوزيع، إلى غاية الترويج له بمختلف أساليب الترويج حسب التكاليف لتصل في النهاية إلى المستهلك. (حسب الفئة السوقية المستهدفة).

- **دراسة جدوى الموارد البشرية:** تبدأ بإعداد وصف وتوصيف الوظيف والحاجة للمشروع من الموارد البشرية (الخبيرة، الكفؤة والمؤهلة، عامل بدوام كامل أو مؤقت...الخ).

- **دراسة الجدوى المالية:** بعد تحديد كافة الاحتياجات المالية الخاصة بالمشروع، يأتي دور تحديد مصادر التمويل ليتم بعدها وضع ميزانية على أساسها يتم تحديد التكاليف والعوائد من المشروع.

- بالإضافة إلى دراسة **البيئة الكلية للمشروع PESTEL** (البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية والقانونية). أيضا **بيئة الصناعة أو البيئة الجزئية** (حالة السوق/ تقدير الطلب على المنتج) وهي كما حددها مايكل بورتر Michel Porter (المستهلكين أو الزبائن، المنافسين، الموردين، الداخلين الجدد، ومدى التدخل الحكومي).

6. مخطط تكوين مشروع مقاولاتي

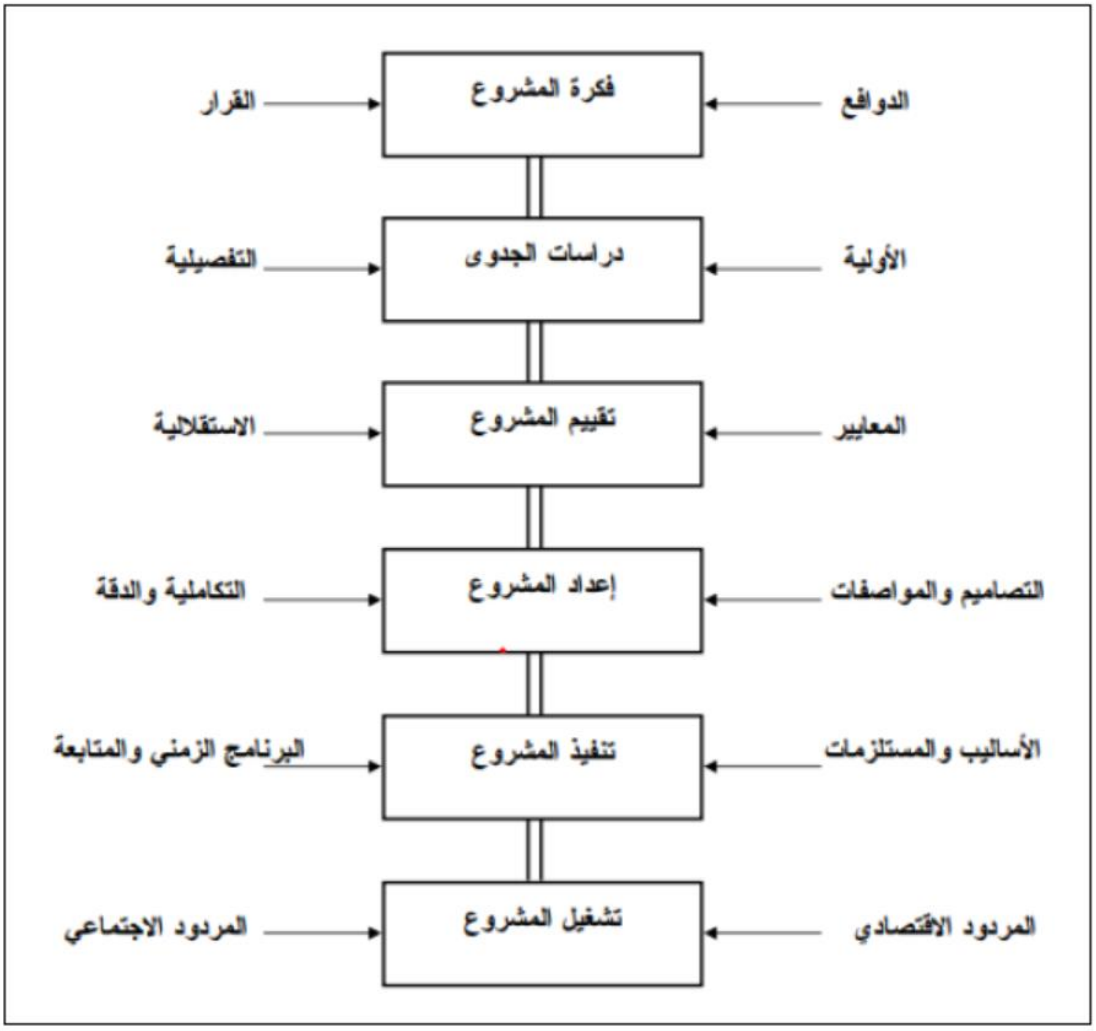
فكرة المشروع
الدوافع
القرار
دراسات الجدوى
الأولية
التفصيلية
تقييم المشروع
المعايير
الاستقلالية
إعداد المشروع
التصاميم والمواصفات
التكاملية والدقة
تنفيذ المشروع
الأساليب والمستلزمات
البرنامج الزمني والمتابعة
تشغيل المشروع
المردود الاقتصادي
المردود الاجتماعي